Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
Volume 2, Issue 2, 2026 Pages: 187-196
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

Demographic Change and Social Welfare Times

Hasan Ali Milad Faraj*
Department of sociology and social work, Faculty of Arts, Sirte University, Sirte, Libya

التغير الديموغرافي وأزمنة الرعاية الاجتماعية

د. حسن علي ميلاد فرج*
قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة سرت، سرت، ليبيا

*Corresponding author: hamft8@yahoo.com

Received: February 19, 2026	Accepted: April 24, 2026	Published: April 27, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study aims to examine the impact of demographic changes on social welfare systems, focusing on the population transformations occurring in modern societies, including declining fertility rates, increased life expectancy and population aging, as well as internal and external migration and rapid urbanization. The study also explores the concept of social welfare, its objectives, and the historical development of social welfare systems—from traditional charitable care to the modern welfare state culminating in the contemporary challenges these systems face.
The study highlights the challenges posed by demographic changes, such as increased financial and administrative burdens on social security systems, higher demand for health and social services, and the need to redistribute resources to match population shifts. The findings emphasize that the efficiency of social welfare systems heavily depends on the adaptability of social policies and the development of long-term social protection programs to ensure social justice and improve living standards.
The research concludes that understanding the relationship between demographic change and social welfare systems is essential for effective social and economic planning, ensuring sustainable social development and balancing population needs with available resources.

Keywords: Demographic Change, Social Welfare, Population Aging, Migration and Urbanization**.**

الملخص
يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التغير الديموغرافي على نظم الرعاية الاجتماعية، مع التركيز على التحولات السكانية التي تشهدها المجتمعات الحديثة، مثل انخفاض معدلات الخصوبة، وارتفاع متوسط العمر المتوقع وما يترتب عليه من شيخوخة سكانية، إضافة إلى الهجرة الداخلية والخارجية والتحضر السريع. كما يسلط البحث الضوء على مفهوم الرعاية الاجتماعية وأهدافها، ويستعرض مراحل تطور نظم الرعاية الاجتماعية عبر الزمن، من مرحلة الرعاية الخيرية التقليدية إلى مرحلة دولة الرفاه الاجتماعي وصولاً إلى التحديات المعاصرة التي تواجه هذه النظم.
كما يعرض البحث التحديات الناتجة عن التحولات الديموغرافية، مثل زيادة العبء المالي والإداري على أنظمة الضمان الاجتماعي، وارتفاع الطلب على الخدمات الصحية والاجتماعية، والحاجة إلى إعادة توزيع الموارد بما يتناسب مع التغيرات السكانية. وتؤكد نتائج البحث أن كفاءة نظم الرعاية الاجتماعية تعتمد بشكل كبير على قدرة السياسات الاجتماعية على التكيف مع هذه التحولات، وتطوير برامج الحماية الاجتماعية طويلة المدى لضمان العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة الأفراد.
ويخلص البحث إلى أن فهم العلاقة بين التغير الديموغرافي ونظم الرعاية الاجتماعية يمثل خطوة أساسية لتخطيط اجتماعي واقتصادي فعال، يضمن استدامة التنمية الاجتماعية وتحقيق التوازن بين احتياجات السكان والموارد المتاحة.

الكلمات المفتاحية: التغير الديموغرافي، الرعاية الاجتماعية، الشيخوخة السكانية، الهجرة والتحضر.

المقدمة:

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولات ديموغرافية متسارعة نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والصحية، مثل انخفاض معدلات الخصوبة، وارتفاع متوسط العمر المتوقع، وتزايد حركة الهجرة بين الدول. وقد أدت هذه التحولات إلى تغييرات عميقة في البنية السكانية للمجتمعات، حيث بدأت نسبة كبار السن في الازدياد مقابل انخفاض نسبة فئة الشباب في بعض الدول، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وتعد أنظمة الرعاية الاجتماعية من أكثر الأنظمة تأثراً بهذه التحولات، لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببنية السكان واحتياجاتهم عبر مراحل الحياة المختلفة. فكلما تغيرت الخصائص الديموغرافية للمجتمع، تغيرت معها طبيعة الخدمات الاجتماعية المطلوبة، مثل الرعاية الصحية، وأنظمة التقاعد، وخدمات الرعاية طويلة الأمد لكبار السن، إضافة إلى برامج الدعم الاجتماعي للفئات الضعيفة.

ومن هنا ظهر مفهوم أزمنة الرعاية الاجتماعية الذي يشير إلى الفترات المختلفة من حياة الإنسان التي يحتاج فيها إلى أنواع معينة من الدعم والرعاية، مثل مرحلة الطفولة، ومرحلة العمل، ومرحلة الشيخوخة. ومع التغيرات الديموغرافية الحالية أصبح من الضروري إعادة النظر في كيفية تنظيم وتوزيع هذه الرعاية عبر الزمن، بما يضمن استدامة أنظمة الرعاية الاجتماعية وقدرتها على تلبية احتياجات الأفراد والمجتمع.

وقد حظي موضوع التغير الديموغرافي باهتمام واسع من قبل العديد من المنظمات الدولية مثل United Nations وWorld Health Organization، لما له من تأثير مباشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مختلف دول العالم. إذ تشير الدراسات إلى أن زيادة نسبة كبار السن وارتفاع متوسط العمر المتوقع يفرضان تحديات جديدة على السياسات الاجتماعية، خصوصاً فيما يتعلق بتمويل أنظمة التقاعد وتوفير الرعاية الصحية والاطقم الاجتماعية المناسبة.

مشكلة البحث:

تشهد المجتمعات المعاصرة تغيرات ديموغرافية ملحوظة مثل انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع متوسط العمر المتوقع وزيادة نسبة كبار السن. وقد أثرت هذه التحولات في طبيعة احتياجات السكان للخدمات الاجتماعية، خاصة خدمات الرعاية الصحية والتقاعد والرعاية طويلة الأمد.

تساؤلات البحث:

وتبعاً لمشكلة البحث يمكن صياغة التساؤل الرئيسي التالي:

- **كيف يؤثر التغير الديموغرافي في أزمنة الرعاية الاجتماعية داخل المجتمع؟**

التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بالتغير الديموغرافي وما أبرز مظاهره في المجتمعات المعاصرة؟
- ما مفهوم أزمنة الرعاية الاجتماعية وما أهم مراحلها؟
- ما العوامل التي تؤدي إلى حدوث التغير الديموغرافي في المجتمع؟
- كيف يؤثر التغير الديموغرافي على احتياجات الفئات العمرية المختلفة من الرعاية الاجتماعية؟

أهمية البحث:

يساهم هذا البحث في توضيح أثر التغيرات الديموغرافية على طبيعة الرعاية الاجتماعية في المجتمع، كما يساعد على فهم احتياجات الفئات العمرية المختلفة في ظل التحولات السكانية المستمرة. ويبرز البحث أهمية تطوير أنظمة الرعاية الاجتماعية لتكون قادرة على مواكبة هذه التغيرات، كما يقدم رؤية شاملة تسهم في تحسين التخطيط للخدمات الاجتماعية مستقبلاً وضمان استدامتها بما يتناسب مع احتياجات المجتمع

أهداف البحث:

1. التعرف على مفهوم التغير الديموغرافي وأبرز مظاهره في المجتمعات المعاصرة.
2. دراسة مفهوم أزمنة الرعاية الاجتماعية ومراحلها المختلفة.
3. تحليل تأثير التحولات الديموغرافية على احتياجات الفئات العمرية من الرعاية الاجتماعية.

4. تحديد التحديات التي تواجه أنظمة الرعاية الاجتماعية نتيجة التغيرات السكانية.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التغيرات الديموغرافية وأثرها على أزمنة الرعاية الاجتماعية، من خلال وصف الظاهرة وتحليل علاقاتها المختلفة بالمجتمع والفئات العمرية. كما يستخدم البحث المنهج المقارن عند دراسة تجارب ودراسات سابقة في نظم الرعاية الاجتماعية في مجتمعات مختلفة، بهدف التعرف على أفضل الممارسات وكيفية مواجهة التحديات الديموغرافية.

المبحث الأول: التغير الديموغرافي وأبرز مظاهره

تمهيد:

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولات ديموغرافية متسارعة أثرت بشكل مباشر على البنية السكانية للمجتمعات. فالتغيرات في معدلات الخصوبة، وارتفاع متوسط العمر المتوقع، وتزايد حركة الهجرة الداخلية والخارجية، ساهمت في إعادة تشكيل توزيع السكان حسب الفئات العمرية والجغرافية وتكتسب دراسة هذه التحولات أهمية كبيرة لأنها تعد مؤشرًا على التحولات الاقتصادية والاجتماعية والصحية في المجتمع، وتساعد على فهم الاحتياجات المستقبلية للفئات العمرية المختلفة.

ويهدف هذا المبحث إلى توضيح مفهوم التغير الديموغرافي وأسبابه، واستعراض أبرز مظاهره وتأثيراته على المجتمع، بما يوفر أساسًا علميًا لدراسة أثر هذه التحولات على أزمنة الرعاية الاجتماعية في المبحث الثاني.

مفهوم التغير الديموغرافي وأهميته في الدراسات الاجتماعية

يشير التغير الديموغرافي في الأدبيات الاجتماعية إلى التحولات التي تطرأ على الخصائص السكانية لمجتمع ما عبر الزمن، سواء من حيث حجم السكان، أو توزيعهم العمري، أو معدلات الولادة والوفاة، أو حركة الهجرة ويُنظر إلى هذه التغيرات باعتبارها مؤشرات أساسية للتطور الاجتماعي والاقتصادي، إذ تعكس التغيرات في بنية الأسرة، والطلب على الخدمات، واستراتيجيات التخطيط الاجتماعي وفي بعض الدراسات يُعرَّف التحول الديموغرافي على أنه عملية مستمرة تمر بها جميع المجتمعات البشرية تبعاً لدرجة تطور بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، وتؤثر هذه العملية في تكوين رأس المال البشري ومن ثم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. (علام، الدوسري، 2025)

وتتجلى أهمية دراسة التغير الديموغرافي في الدراسات الاجتماعية من خلال فهم تأثيره على الظواهر الاجتماعية المختلفة، مثل التعليم، والتوظيف، والهيكل العائلي، والنظام الصحي، فضلاً عن دوره في التخطيط للسياسات العامة المتعلقة بالتقاعد والرعاية الاجتماعية فالتغير في معدلات الخصوبة، وانخفاض النمو السكاني في بعض المجتمعات، وارتفاع متوسط العمر، يشكل تحدياً يتطلب من الباحثين وصانعي السياسات قراءة دقيقة لآثاره وتبعاته على بنية المجتمع واستجابته لاحتياجات أفراده.

الديموغرافيا أو علم السكان هو العلم الذي يختص بدراسة خصائص السكان من حيث تكوينهم، توزيعهم، وتغيراتهم عبر الزمن، وهو علم ذو جذور قديمة، حيث اهتم الإنسان بدراسة السكان والأحداث الديموغرافية منذ عصور مبكرة.

مصطلح "ديموغرافيا" مشتق من اللغة الإغريقية، ويتكون من جزأين: الجزء الأول يعني "البشر أو السكان"، والجزء الثاني يعني "الوصف أو الدراسة"، وبذلك يشير المعنى العام للكلمة إلى وصف السكان وتحليلهم كتابياً وإحصائياً.

وقد تم تعريف الديموغرافيا بعدة طرق، أبرزها:

- **تعريف جيلار :(Guillard)** وهو عالم فرنسي عرف الديموغرافيا في كتابه "مبادئ الإحصاء البشري "بأنها دراسة طبيعية واجتماعية للجنس البشري، تركز على دراسة أعداد السكان، حركتهم، ظروفهم الطبيعية، وأوضاعهم المدنية. (أشيل، 2013، ص6-7)
- **تعريف إيميل لوفاسوغ:** يرى أن الديموغرافيا تقوم على الإحصاء، وتبحث في الحياة البشرية، خصوصاً فيما يتعلق بالولادة، الزواج، الموت، والعلاقات الاجتماعية الناشئة عن هذه الظواهر. (مشيد، 2020، ص12)

- **تعريف بوج :(Bogue)** يعتبر الديموغرافيا دراسة إحصائية ورياضية للسكان، تتناول حجمهم، تكوينهم، توزيعهم الجغرافي، وما يطرأ عليها من تغييرات عبر الزمن، مع التركيز على خمس عمليات رئيسية هي: الخصوبة، الوفاة، الزواج، الهجرة، والحراك الاجتماعي. (بوج دونالد، 1969، ص20)

ومن خلال هذه التعاريف، يتضح أن الديموغرافيا تهدف إلى دراسة السكان من حيث الحجم، التوزيع، التركيب، والتغيرات السكانية التي تطرأ عليهم.

مظاهر التغير الديموغرافي:

يتجلى التغير الديموغرافي في المجتمع من خلال مجموعة من المظاهر الرئيسية التي تعكس التحولات في حجم السكان، وتوزيعهم العمري والجغرافي، وتؤثر بشكل مباشر على التركيبة السكانية والبنية الاجتماعية والاقتصادية، بما يشمل الأسر، وسوق العمل، والخدمات الاجتماعية، ونظم التخطيط المستقبلي، ومن أبرز هذه المظاهر:

أولاً: انخفاض معدلات الخصوبة:

تعد الخصوبة من المتغيرات المحددة للتغير السكاني ويُعد انخفاض معدلات الخصوبة من أبرز مظاهر التغير الديموغرافي الحديثة، إذ يشير إلى تراجع عدد المواليد مقارنة بالأجيال السابقة، ويُلاحظ هذا الاتجاه في العديد من الدول حول العالم يؤدي هذا الانخفاض إلى تقلص نسبة الشباب والأطفال داخل المجتمع، وزيادة نسبة الفئات الأكبر عمرًا، ويؤثر في حجم القوى العاملة المستقبلية، ويتطلب تخطيطًا طويل الأمد للموارد والخدمات وتشير الدراسات الديموغرافية إلى أن معدلات الخصوبة في مختلف مناطق العالم في تراجع مستمر، وقد هبطت إلى ما دون مستوى الإحلال الطبيعي في كثير من البلدان.(صندوق النقد الدولي، 2025)

شهدت ليبيا قبل السبعينيات معدلات خصوبة مرتفعة، وذلك كجزء من محاولة تعويض الوفيات بين الأطفال، إضافة إلى تأثير مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي شكلت الخصائص المميزة للمجتمع الليبي، مثل ارتفاع سن الزواج للإناث، وضعف مشاركة المرأة في سوق العمل، وانخفاض مستويات الوعي، وارتفاع معدلات الأمية، بالإضافة إلى محدودية توفر وسائل تنظيم الأسرة، خاصة الحديثة منها، وعدم تقبل البعض لاستخدام هذه الوسائل. ومع مرور الوقت، بدأت معدلات الخصوبة في ليبيا تشهد انخفاضاً تدريجياً نتيجة لتأثير عدة عوامل، بعضها مرتبط بالظروف المجتمعية العامة، وبعضها الآخر يتعلق بتوجهات الأفراد وقيمهم الاجتماعية والثقافية. (العباسي، وآخرون، 2021، ص122)

ثانياً: الوفيات وارتفاع متوسط العمر المتوقع والشيخوخة السكانية:

تعد الوفيات أحد العناصر الحيوية الأساسية في المعادلة الديموغرافية، إذ تؤثر على نمو السكان في اتجاهين متناقضين؛ فهي تمثل العامل السلبي لأنها تقلل عدد السكان، وفي الوقت نفسه يمكن أن تتحول إلى عامل إيجابي إذا تمكن الإنسان من الحد من أسبابها، مثل علاج الأمراض المعدية والفتاكة، (كرداشة، 2009، ص140) وبغض النظر عن كون الوفيات طبيعية أو نتيجة أحداث غير طبيعية كالنزاعات والأوبئة والكوارث، فإن لها آثارًا اجتماعية تختلف بحسب طبيعتها وحجمها وسياقها.

ويرتبط انخفاض الوفيات وتحسن متوسط العمر المتوقع بتحسن ظروف الصحة العامة والتغذية ومستويات المعيشة، مما يؤدي إلى زيادة أعداد كبار السن في المجتمع. ومع استمرار انخفاض معدلات الولادة، تتجه التركيبة السكانية نحو شيخوخة سكانية، أي ارتفاع نسبة الأفراد فوق سن الستين مقارنة بالفئات الأخرى. وهذا الوضع يستدعي من أنظمة الرعاية الصحية والاجتماعية تبني استراتيجيات جديدة لضمان استدامتها، خصوصًا في ظل الضغوط المتزايدة على أنظمة التقاعد والرعاية طويلة الأمد. (كرداشة، 2009، ص140)

ثالثاً: الهجرة الداخلية والغير شرعية:

عرفت المجتمعات البشرية ظاهرة الهجرة منذ عصور بعيدة، حيث ينتقل الأفراد داخل موطنهم أو يهاجرون إلى أماكن أخرى سعيًا وراء الرزق، والبحث عن الاستقرار، وتحقيق مستوى معيشي أفضل. ويرى بعض الباحثين أن الهجرة غالبًا ما تنشأ من المجتمعات ذات الفائض السكاني إلى المجتمعات التي تعاني من نقص في السكان، (العباسي، 2025، ص38) كما أنها تعتبر عاملاً مهمًا يسهم في تعزيز الازدهار

الاقتصادي للدول المضيفة ويدعم عمليات التنمية الشاملة. وفي المقابل، يرى آخرون أن الهجرة قد تُحدث تغييرات بارزة في النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمعات المستقبلة لها.

وتُعد الهجرة الداخلية (من الريف إلى الحضر) من أهم مظاهر إعادة توزيع السكان، فهي تغيّر كثافة السكان جغرافيًا وتؤثر في التركيب العمري والجغرافي للمجتمع يرتبط هذا التغير بعملية التحضر، حيث تزداد نسبة السكان في المناطق الحضرية على حساب الريفية، مما يفرض تحديات على التخطيط الحضري وتوفير الخدمات الأساسية من سكن، تعليم، صحة، ونقل. (Zimmer, 2024)

حيث ينتقل الأفراد من منطقة إلى أخرى بحثًا عن فرص العمل، أو سعياً للحصول على خدمات أفضل، أو نتيجة للنزوح القسري. ولا شك أن هذه التنقلات تؤدي إلى ضغوط على الخدمات الأساسية مثل الصحة، التعليم، والإسكان، كما تسهم في إحداث تغييرات ملموسة في التركيب الديموغرافي للمجتمع.

تُعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة متعددة الأبعاد، تؤثر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للدول. وتمثل ليبيا وجهة رئيسية للمهاجرين الباحثين عن فرص العمل أو الفارين من النزاعات والصراعات، مستفيدين من ضعف الرقابة الحدودية وعدم الاستقرار. وتتمركز طرق الهجرة عبر الجزائر والنيجر والسودان، مع تزايد أعداد الوافدين بشكل مستمر. (قنيبيج، ابوفلغة، 2022، ص26)

وتؤثر هذه الموجات على التركيب الديموغرافي لليبيا، مثل نسب الذكور والإناث ومعدلات الإنجاب، وتزيد الضغط على الخدمات العامة، كما ترتبط بمخاطر أمنية وانتشار بعض السلوكيات غير القانونية إضافة إلى ذلك، قد تؤدي إلى تغييرات ثقافية واجتماعية نتيجة استقدام العمالة المنزلية من دول أفريقية، ما قد يخلق تباينًا في القيم والعادات مع المجتمع الليبي والرعاية المجتمعية.

آثار التغير الديموغرافي على المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية:

يعد التغير الديموغرافي من الظواهر الأساسية التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، نظراً لما يترتب عليه من تحولات في بنية المجتمع ووظائفه المختلفة فالتغيرات التي تطرأ على حجم السكان وتركيبهم العمري ومستويات الخصوبة والوفيات والهجرة تسهم في إعادة تشكيل الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

كما تعكس هذه التغيرات طبيعة التطور الذي يمر به المجتمع من حيث مستوى التنمية والخدمات الصحية والتعليمية، إضافة إلى تأثيرها في أنماط المعيشة والعلاقات الاجتماعية. ولهذا فإن دراسة التغير الديموغرافي تعد مدخلاً مهماً لفهم التحولات التي يشهدها المجتمع والتخطيط لمواجهة التحديات المستقبلية. (دميم، 2017، ص30)

- **الجانب الاقتصادي:** يؤثر التغير الديموغرافي بشكل مباشر في حجم القوى العاملة وفي القدرة الإنتاجية للمجتمع فعندما ترتفع نسبة السكان في سن العمل، يزداد حجم القوة العاملة المتاحة، الأمر الذي قد يسهم في تعزيز الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي إذا توفرت فرص العمل المناسبة. ويُعرف هذا الوضع بما يسمى العائد الديموغرافي، حيث يمكن أن تستفيد الدول من زيادة نسبة السكان المنتجين مقارنة بالفئات المعالة. وفي المقابل، قد يؤدي ارتفاع نسبة الأطفال أو كبار السن إلى زيادة معدلات الإعالة، الأمر الذي يفرض ضغوطاً إضافية على الموارد الاقتصادية وعلى ميزانيات الحكومات، خصوصاً في مجالات التعليم والرعاية الصحية والتقاعد. كما تؤثر التغيرات الديموغرافية في أنماط الادخار والاستثمار وفي القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. (محمد، 2022، ص720)
- **الجانب الاجتماعي:** فإن التغير الديموغرافي ينعكس بوضوح على بنية الأسرة والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع. فالتغير في حجم الأسرة ومعدلات الإنجاب يؤثر في طبيعة العلاقات بين أفراد الأسرة وفي الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها كل فرد. كما أن الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن تؤدي إلى توسع المناطق الحضرية وظهور أنماط جديدة من الحياة الاجتماعية، مما يغير من طبيعة العلاقات التقليدية ويؤدي إلى تنوع في أنماط المعيشة والثقافة الاجتماعية. كذلك تؤدي هذه التحولات إلى زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية المختلفة مثل التعليم والرعاية الصحية والسكن، الأمر الذي يتطلب تطوير السياسات الاجتماعية لتلبية احتياجات السكان المتزايدة. (ليفة، عمان، احثريب، 2024، ص45)

وإن ظاهرة شيخوخة السكان تمثل أحد أبرز الآثار الاجتماعية للتغير الديموغرافي في العديد من المجتمعات المعاصرة، حيث يؤدي ارتفاع متوسط العمر المتوقع إلى زيادة نسبة كبار السن داخل المجتمع.

وتترتب على هذه الظاهرة تحديات اجتماعية واقتصادية متعددة، من أهمها زيادة الحاجة إلى خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية لكبار السن، وتنامي الضغوط على أنظمة الضمان الاجتماعي والتقاعد. كما تفرض هذه التحولات ضرورة تبني سياسات اجتماعية واقتصادية جديدة تهدف إلى تحسين جودة حياة كبار السن وضمان مشاركتهم الفاعلة في المجتمع. (جودة، 2024)

المبحث الثاني: أزمنة الرعاية الاجتماعية وتأثير التغير الديموغرافي عليها

تمهيد:

يُعد التغير الديموغرافي من العوامل الأساسية التي تؤثر في طبيعة السياسات الاجتماعية ونظم الرعاية داخل المجتمعات، إذ تؤدي التحولات في حجم السكان وتركيبهم العمري وتوزيعهم الجغرافي إلى تغيرات ملحوظة في احتياجات الأفراد والجماعات. ومع تزايد معدلات الشيخوخة في بعض المجتمعات، أو ارتفاع نسبة الشباب في مجتمعات أخرى، تصبح أنظمة الرعاية الاجتماعية مطالبة بالتكيف مع هذه التحولات لضمان توفير الخدمات المناسبة لمختلف الفئات العمرية.

كما أن التغيرات الديموغرافية تؤثر بشكل مباشر في حجم الطلب على الخدمات الاجتماعية، مثل خدمات الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي، الأمر الذي يفرض على الحكومات والمؤسسات المعنية إعادة النظر في سياساتها وبرامجها الاجتماعية بما يتلاءم مع طبيعة هذه التحولات السكانية. فكلما تغيرت بنية السكان، ظهرت احتياجات اجتماعية جديدة تتطلب استجابات مختلفة في مجالات التخطيط الاجتماعي وتوزيع الموارد.

وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا المبحث إلى تسليط الضوء على العلاقة بين التغير الديموغرافي ونظم الرعاية الاجتماعية، من خلال بيان مفهوم الرعاية الاجتماعية وأهميتها، ثم تحليل تأثير التحولات الديموغرافية في طبيعة الخدمات الاجتماعية المقدمة للفئات المختلفة في المجتمع، ومدى قدرة هذه الأنظمة على الاستجابة للتحديات التي تفرضها التحولات السكانية المعاصرة.

مفهوم الرعاية الاجتماعية وأهدافها:

تُعد الرعاية الاجتماعية من المفاهيم الأساسية في الدراسات الاجتماعية، إذ تشير إلى مجموعة الجهود المنظمة التي تقوم بها الدولة أو المؤسسات الاجتماعية بهدف تحسين مستوى معيشة الأفراد والجماعات وتوفير الحماية الاجتماعية لهم، خاصة للفئات التي تواجه صعوبات اقتصادية أو اجتماعية. وتشمل الرعاية الاجتماعية مجموعة من البرامج والخدمات التي تهدف إلى مساعدة الأفراد على إشباع احتياجاتهم الأساسية وتحقيق التكيف مع مجتمعهم، مثل خدمات الضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية، والخدمات التعليمية، وبرامج دعم الفئات الضعيفة كالأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة. (عبد اللطيف، 2010، ص45)

كما تُعرف الرعاية الاجتماعية بأنها نظام من السياسات والبرامج التي تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وتعزيز التكافل الاجتماعي بين أفراده. وتهدف هذه الجهود إلى تحسين نوعية الحياة للأفراد، ودعم الاستقرار الاجتماعي، وتمكين الفئات المحتاجة من المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. (حسين، 2014، ص62)

وتسعى الرعاية الاجتماعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية داخل المجتمع ومن أبرز هذه الأهداف توفير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة، والحد من الفقر والحرمان، وتعزيز مبدأ التكافل والتضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع. كما تهدف إلى تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير فرص متكافئة للأفراد بما يساعدهم على تنمية قدراتهم والمشاركة في عملية التنمية. (بدوي، 2009، ص301)

كذلك تسهم برامج الرعاية الاجتماعية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال معالجة المشكلات الاجتماعية المختلفة مثل البطالة والفقر والتهميش الاجتماعي، إضافة إلى دعم الفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع كما تسعى هذه البرامج إلى تمكين الأفراد من الاعتماد على أنفسهم وتحسين ظروفهم المعيشية، بما يعزز من قدرة المجتمع على تحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية. (حسين، 2016، ص88)

مفهوم أزمنة الرعاية الاجتماعية ومراحلها المختلفة

يشير مفهوم أزمنة الرعاية الاجتماعية إلى المراحل التاريخية والتطورات الزمنية التي مرت بها نظم الرعاية الاجتماعية في المجتمعات المختلفة، حيث لم تظهر هذه النظم بصورة متكاملة منذ البداية، بل تطورت تدريجياً تبعاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها المجتمعات وقد ارتبط ظهور الرعاية الاجتماعية في بداياتها بالمبادرات الفردية والأعمال الخيرية التي كانت تقدمها الجماعات الدينية أو الأفراد لمساعدة الفقراء والمحتاجين، ثم تطورت لاحقاً لتصبح جزءاً من السياسات العامة التي تتبناها الدولة بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الحد الأدنى من المعيشة للمواطنين، (عبداللطيف، 2010، ص53) وقد مرت الرعاية الاجتماعية بعدة مراحل تاريخية تعكس تطور مفهومها وأدوارها داخل المجتمع

- **المرحلة الأولى:** والتي يمكن تسميتها مرحلة الرعاية التقليدية أو الخيرية، كانت المساعدات تقدم بشكل غير منظم من خلال التبرعات والعمل الخيري، وغالباً ما كانت موجهة للفئات الأكثر فقراً دون وجود نظام مؤسسي واضح ينظم عملية تقديم هذه الخدمات. وكانت هذه المرحلة تعتمد بشكل كبير على الجهود الفردية والمؤسسات الدينية في تقديم الدعم للفقراء والمحتاجين. (بدوي، 2009، ص305)
- **المرحلة الثانية:** فهي مرحلة الرعاية المؤسسية، حيث بدأت الحكومات تتدخل بصورة أكبر لتنظيم خدمات الرعاية الاجتماعية وتقديمها بشكل مؤسسي من خلال إنشاء مؤسسات وهيئات متخصصة في تقديم الخدمات الاجتماعية. وقد ظهرت في هذه المرحلة تشريعات وقوانين تهدف إلى تنظيم العمل الاجتماعي وتقديم المساعدات للفئات المحتاجة بطريقة أكثر عدالة وتنظيماً، كما توسعت الخدمات لتشمل مجالات متعددة مثل الصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي. (حسين، 2016، ص91)
- **المرحلة الثالثة**: والتي تعرف بـ مرحلة دولة الرفاه الاجتماعي، أصبحت الرعاية الاجتماعية جزءاً أساسياً من السياسات العامة للدولة، حيث توسعت برامج الحماية الاجتماعية لتشمل شريحة واسعة من المجتمع، ولم تعد مقتصرة على الفئات الفقيرة فقط وقد شملت هذه المرحلة تطوير نظم التأمينات الاجتماعية، وبرامج الضمان الاجتماعي، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية لجميع المواطنين، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة. (عبد الرحمن، 2013، ص118)
- **المرحلة المعاصرة:** شهدت نظم الرعاية الاجتماعية تحولات جديدة نتيجة التغيرات الاقتصادية والديموغرافية، مثل العولمة وارتفاع معدلات الشيخوخة السكانية وتزايد التحديات الاقتصادية. ولذلك أصبحت السياسات الاجتماعية تركز على تحقيق التوازن بين توفير الحماية الاجتماعية وتعزيز مشاركة الأفراد في سوق العمل، إضافة إلى تطوير نظم الرعاية الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة واستدامة في مواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة.

تأثير التغيرات الديموغرافية على نظم الرعاية الاجتماعية

تؤثر التغيرات الديموغرافية بصورة مباشرة في طبيعة نظم الرعاية الاجتماعية وفاعليتها، إذ ترتبط هذه النظم ارتباطاً وثيقاً بتركيبة السكان وخصائصهم العمرية والاجتماعية فالتغير في حجم السكان أو في توزيعهم العمري يؤدي إلى تغير في طبيعة الاحتياجات الاجتماعية والخدمات المطلوبة، الأمر الذي يفرض على أنظمة الرعاية الاجتماعية التكيف مع هذه التحولات لضمان استمرار قدرتها على تلبية احتياجات المجتمع. ولذلك تعد دراسة العلاقة بين التغير الديموغرافي ونظم الرعاية الاجتماعية من الموضوعات المهمة في علم الاجتماع والسياسات الاجتماعية. (عبد اللطيف، 2010، ص74)

- ومن أبرز مظاهر تأثير التغير الديموغرافي على نظم الرعاية الاجتماعية زيادة نسبة كبار السن في المجتمع نتيجة ارتفاع متوسط العمر المتوقع وانخفاض معدلات الخصوبة وتؤدي هذه الظاهرة إلى زيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية الموجهة لكبار السن، مثل خدمات الرعاية الصحية طويلة الأمد وبرامج التقاعد والضمان الاجتماعي وتفرض هذه التحولات تحديات كبيرة على الحكومات والمؤسسات الاجتماعية من حيث توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات المتزايدة. (عبد الرحمن، 2013، ص129)

كما تؤثر التغيرات الديموغرافية في حجم الفئات المعالة مقارنة بالفئات المنتجة داخل المجتمع، حيث يؤدي ارتفاع نسبة الأطفال أو كبار السن إلى زيادة الضغط على أنظمة الرعاية الاجتماعية التي تتحمل

مسؤولية توفير الخدمات الأساسية لهذه الفئات وفي المقابل، قد يسهم ارتفاع نسبة السكان في سن العمل في دعم نظم الرعاية الاجتماعية من خلال زيادة مساهمات العاملين في نظم التأمينات والضمان الاجتماعي، مما يعزز قدرة هذه الأنظمة على الاستمرار وتقديم خدماتها بصورة فعالة. (حسين، 2016، ص102)

إضافة إلى ذلك، تلعب الهجرة الداخلية والخارجية والتحضر دوراً مهماً في التأثير على توزيع الخدمات الاجتماعية داخل المجتمع فانتقال السكان من المناطق الريفية إلى المدن يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية في المناطق الحضرية، مثل خدمات الإسكان والتعليم والرعاية الصحية، مما يتطلب إعادة توزيع الموارد وتطوير البنية التحتية الاجتماعية بما يتناسب مع التغيرات في توزيع السكان. كما قد تؤدي الهجرة الخارجية إلى ظهور احتياجات اجتماعية جديدة تتطلب سياسات وبرامج خاصة للتعامل مع هذه التحولات. (ليفة، عمان، احثريب، 2024، ص51)

ويتضح أن التغيرات الديموغرافية تمثل عاملاً أساسياً في تشكيل سياسات الرعاية الاجتماعية وتطوير برامجها، إذ تفرض هذه التحولات ضرورة تبني استراتيجيات مرنة قادرة على التكيف مع التغيرات السكانية المتسارعة كما تتطلب هذه التغيرات تعزيز التخطيط الاجتماعي طويل المدى، بما يضمن تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والاحتياجات الاجتماعية المتزايدة، ويسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار المجتمعي.

التحديات التي تواجه أنظمة الرعاية الاجتماعية نتيجة التحولات السكانية

تُعد التحولات الديموغرافية من العوامل الرئيسة التي تؤثر في فاعلية أنظمة الرعاية الاجتماعية وقدرتها على تلبية احتياجات المجتمع. فالتغيرات التي تطرأ على حجم السكان وتركيبهم العمري وتوزيعهم الجغرافي تؤدي إلى تغيرات واضحة في طبيعة الخدمات الاجتماعية المطلوبة، مما يفرض على الحكومات والمؤسسات الاجتماعية إعادة النظر في سياساتها وبرامجها الاجتماعية. ومع تسارع هذه التحولات في العديد من المجتمعات، أصبح من الضروري تطوير نظم الرعاية الاجتماعية بحيث تكون أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات السكانية وضمان استدامة الخدمات الاجتماعية المقدمة للأفراد. (الخطيب، 2018، ص112)

ومن أبرز التحديات التي تواجه نظم الرعاية الاجتماعية **تزايد نسبة كبار السن** في المجتمع نتيجة ارتفاع متوسط العمر المتوقع وتحسن مستوى الخدمات الصحية. فقد أدى هذا التحول إلى زيادة الحاجة إلى خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية طويلة الأمد، إضافة إلى ارتفاع الإنفاق على نظم التقاعد والضمان الاجتماعي. وتفرض هذه الظاهرة ضغوطاً مالية وإدارية على الحكومات، خاصة في ظل محدودية الموارد، مما يستدعي تطوير سياسات اجتماعية واقتصادية قادرة على تحقيق التوازن بين توفير الحماية الاجتماعية وضمان استدامة هذه الأنظمة. (الدخيل، 2016، ص89)

كما تمثل **التغيرات في معدلات الخصوبة والنمو السكاني** تحدياً آخر أمام نظم الرعاية الاجتماعية، حيث يؤدي انخفاض معدلات الإنجاب في بعض المجتمعات إلى تقلص حجم القوى العاملة مستقبلاً، الأمر الذي قد يؤثر في قدرة الاقتصاد على دعم نظم الضمان الاجتماعي وتمويل خدمات الرعاية الاجتماعية. وفي المقابل، قد يؤدي ارتفاع معدلات النمو السكاني في مجتمعات أخرى إلى زيادة الضغط على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان، مما يتطلب تخطيطاً اجتماعياً واقتصادياً فعالاً لتلبية هذه الاحتياجات المتزايدة. (محمد، 2017، ص145)

إضافة إلى ذلك، فإن الهجرة والتحضر يمثلان تحديين مهمين لأنظمة الرعاية الاجتماعية، حيث يؤدي انتقال السكان من المناطق الريفية إلى المدن إلى زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية في المناطق الحضرية، مثل خدمات السكن والرعاية الصحية والتعليم كما يمكن أن تؤثر الهجرة الخارجية في التركيبة السكانية وسوق العمل، مما يستدعي وضع سياسات اجتماعية مرنة قادرة على استيعاب هذه التغيرات وتوفير الخدمات المناسبة لمختلف الفئات السكانية. (عبد المعطي، 2015، ص133)

ومن ثم، فإن مواجهة التحديات التي تفرضها التحولات الديموغرافية تتطلب تبني استراتيجيات شاملة تعتمد على التخطيط الاجتماعي طويل المدى، وتطوير نظم الحماية الاجتماعية بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة السكان. كما يستدعي ذلك تعزيز التنسيق بين السياسات السكانية

والسياسات الاجتماعية والاقتصادية، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والاستجابة الفعالة لمتطلبات التغير الديموغرافي. (برنامج الامم المتحدة الإنمائي، 2019، ص74)

الخاتمة:

يتضح من خلال هذه الدراسة أن التغير الديموغرافي يمثل أحد العوامل الأساسية التي تؤثر في طبيعة المجتمعات المعاصرة وفي السياسات الاجتماعية التي تعتمدها الدول لمواجهة التحولات السكانية. فالتغيرات التي تطرأ على حجم السكان وتركيبهم العمري ومستويات الخصوبة والوفيات والهجرة تؤدي إلى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، كما تؤثر بشكل مباشر في طبيعة الخدمات التي تقدمها أنظمة الرعاية الاجتماعية.

وقد أظهرت الدراسة أن التحولات الديموغرافية، مثل ارتفاع متوسط العمر المتوقع وزيادة نسبة كبار السن، وانخفاض معدلات الخصوبة، إضافة إلى الهجرة والتحضر، تسهم في زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية المختلفة، الأمر الذي يفرض على الحكومات والمؤسسات الاجتماعية تطوير سياساتها وبرامجها بما يتلاءم مع هذه التغيرات كما تبين أن نظم الرعاية الاجتماعية تواجه تحديات متعددة نتيجة هذه التحولات، من أبرزها زيادة الضغوط المالية على أنظمة الضمان الاجتماعي والتقاعد، وارتفاع تكاليف الخدمات الصحية والاجتماعية، إضافة إلى التغير في طبيعة الاحتياجات الاجتماعية للفئات السكانية المختلفة.

كما أكدت الدراسة أن نجاح نظم الرعاية الاجتماعية في مواجهة هذه التحديات يعتمد بدرجة كبيرة على مدى قدرتها على التكيف مع التغيرات الديموغرافية من خلال التخطيط الاجتماعي طويل المدى، وتطوير برامج الحماية الاجتماعية، وتعزيز العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع. ولذلك فإن تحقيق التوازن بين التحولات السكانية والسياسات الاجتماعية يمثل شرطاً أساسياً لضمان استدامة التنمية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة السكان.

النتائج

1. أن التغير الديموغرافي يعد من العوامل المؤثرة في تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات.
2. تؤدي التحولات السكانية إلى تغير في طبيعة الطلب على الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي.
3. تمثل شيخوخة السكان وانخفاض معدلات الخصوبة من أبرز التحديات التي تواجه نظم الرعاية الاجتماعية في العديد من المجتمعات.
4. تؤثر الهجرة والتحضر في توزيع السكان وفي حجم الطلب على الخدمات الاجتماعية في المناطق الحضرية.
5. تعتمد كفاءة نظم الرعاية الاجتماعية على قدرتها على التكيف مع التحولات الديموغرافية والتخطيط المستقبلي لمواجهة التغيرات السكانية.

التوصيات

1. ضرورة تطوير السياسات الاجتماعية بما يتلاءم مع التحولات الديموغرافية التي يشهدها المجتمع.
2. تعزيز نظم الحماية الاجتماعية لضمان توفير الخدمات الأساسية للفئات الأكثر احتياجاً.
3. الاهتمام بالتخطيط السكاني والاجتماعي طويل المدى لمواجهة التحديات الناتجة عن التغيرات الديموغرافية.
4. دعم برامج الرعاية الصحية والاجتماعية الموجهة لكبار السن في ظل تزايد ظاهرة الشيخوخة السكانية.
5. تعزيز التكامل بين السياسات السكانية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة.

المراجع:

1. أحمد محمد السيد محمد. التحول الديموغرافي وسياسات تحقيق العائد الديموغرافي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية، المجلد 56، العدد 4، 2022.
2. بدوي، أحمد زكي .معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان، 2009.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .تقرير التنمية الإنسانية العربية، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019.
4. بوج دونالد مبادئ الديموغرافيا. نيويورك: شركة John Wiley & Sons, Inc. 1969
5. جيلارد، أشيل، مقارنة عناصر الإحصاء الإنساني أو الديموغرافي. باريس: طبعات Ined، 2013
6. حسن، إبراهيم محمد .السياسة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، القاهرة: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2016.

7. حسين، محمد عبد الفتاح .الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، القاهرة: دار الفكر العربي، 2014.
8. حميدة العباسي، البعد الاجتماعي للتغير الديموغرافي في ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 41، العدد 1، 2025.
9. الخطيب، أحمد بن محمد .السياسة الاجتماعية في الدول العربية، عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2018.
10. الدخيل، عبد الله بن عبد الرحمن .التحولات الديموغرافية وأثرها في التنمية الاجتماعية، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2016.
11. دميم، فاطمة. الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن السياق الديمغرافي الجديد، مجلة الدراسات السكانية والاجتماعية، الجزائر، 2017.
12. صندوق النقد الدولي، انخفاض معدلات الخصوبة عالمياً (التقرير الديموغرافي العالمي). صندوق النقد الدولي، 2025
13. العباسي، حميدة، وأخرون، نحو فهم لظاهرة النزوح وسبل المعالجة مؤتمر الهجرة واللجوء بالمنطقة العربية 26-27 ديسمبر 2021، اليمن صنعاء.
14. عبد الرحمن، سعد الدين .الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، القاهرة: دار الفكر العربي، 2013.
15. عبد الفتاح قنيبيج، محمد ابوفلغة، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الوطني الليبي، دراسة غير منشورة، 2022.
16. عبد اللطيف، رشاد أحمد .مدخل إلى الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2010.
17. عبد المعطي، حسن مصطفى .التنمية الاجتماعية في ظل التحولات العالمية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2015.
18. عبد المهدي محمد أحمد جودة. أثر التحولات الديموغرافية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في مصر، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 66، العدد 1، 2024.
19. ليفة، ياسين؛ عمان، محمد العربي؛ احثريب، بلال .الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنمو الديموغرافي في الجزائر، جامعة الوادي، 2024.
20. محمد عبد العزيز علام، حسين بدران الدوسري، التحول الديموغرافي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1973-2023م): دراسة جغرافية، مجلة كلية الآداب – جامعة بورسعيد، 2025
21. محمد، حسن عبد الله .السكان والتنمية في الوطن العربي، القاهرة: دار الفكر العربي، 2017.
22. مشيد، ن. ملخص العمل لتنسيق مدخل إلى الديموغرافيا. جامعة الجزائر2، 2020
23. منير كرداشة، علم السكان، الديموغرافيا الاجتماعية، اربد، عالم الكتب الحديث، 2009.
24. Zimmer, A., Tuholske, C., Gaughan, A., & Brooks, N. (2024). Global Urban Demographic Change and Migration Patterns. ResearchGate.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.